من جهة اخرى . وفي ٧٤/١/١١ ذكر مراسل اذاعة اسرائيل انه تم التوصل الى اتفاق بين الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن لتشكيل كتلة واحدة في الكنيست ، وانه قد جرى ابلاغ المعراخ بذلك ، بينما اكتفى المفدال والجبهة الدينية التوراتية بالاعلان بأن كتلتيهما قررتا تنسيق مواقفهما واجراء مزيد من الاتصالات اللاحقة حول الموضوع . وقد تم نتيجة للاجتماعات الاولية بين الكتل المختلفة الاتفاق على تشكيل اربع لجان فرعية الى جانب لجنة المفاوضات الائتلافية العامة لتسهيل عمل اللجنة . وهذه اللجان هي : لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لجنة الشؤون الخارجية والامنية ، لجنة الدين والدولة ولجنة لبحث تركيبة وبنية الوزارات .

مواقف الكتل

منذ الجلسات الاولى للجنة المفاوضات العامة وللجان الفرعية ، بدا واضحا للجميع ان العقبة الرئيسية تكمن في التوصل الى اتفاق في لجنة شؤون الدين والدولة ، وبالتحديد حول موضوع « من هو اليهودي » ومطلب المفدال والجبهة الدينية التوراتية بتعديل القانون بشكل يؤكد ان كل من لم يتم تهويده حسب أصول الشريعة لا يعتبر يهوديا . اضافة الى هذه العقبة كانت هناك عدة أمور لم يتم التوصل الى اتفاق عليها ، لكنها أقل خطورة منها ، لكن بعضها ، وبالذات مسألة الانسحاب من الضفة الغربية ، كان بمثابة قنبلة موقوتة يمكن ان تنسف الائتلاف الحكومي في اللحظة التي يتطلب فيها الوضع حسما في هذه المسألة. الى جانب هذه المسألة كان هناك ايضا مطلب اقامة لجنة وزارية لشؤون الخارجية والامن واقامة مجلس للامن القومي. كما طرح الاحرار المستقلون اقتراحا بتقليص عدد الوزارات ودمج ما يمكن دمجه منها . واخيرا مطلب اقامة حكومة تكتل وطني . ولغرض توضيح مواقف الكتل المختلفة من هذه القضايا ، سنستعرض تلك المواقف بالنسبة لكل قضية على حدة :

شكل الحكومة

بالنسبة لشكل الحكومة ، فرغم مطالبة المفدال منذ البداية وحتى قبل اجراء الانتخابات باقامة حكومة تكتل وطني ، فقد بدا واضحا من سير المفاوضات ان المفدال لن يقف باصرار على هذا المطلب ، رغم اعلانه ان مشاركته الاستيضاحات الائتلافية لا تعني تنازله عن هذا المطلب ، غير انه أعلن انه سيستمر في السعي من أجل ذلك حتى بعد تشكيل الحكومة انطلاقا من احساسه بالمسؤولية القومية في هذا الظرف . وفي اعتقادي ان احتمالات تحقيق هذا المطلب مرهونة الى حد كبير بموقف حزب العمل منه بشكل أساسي وبالذات بموقف كتلة رافي في حزب العمل ، ذلك الموقف الذي لا يبدو حتى الان ان كتلة رافي قد تبنته ، رغم اعلان وزير المواصلات شمعون بيرس مؤخرا انه يؤيد اقامة حكومة تكتل وطني بشرط ان يكون للمعراخ أغلبية فيها تمكنه من تنفيذ سياسته . اما شريك حزب العمل في التجمع العمالي — حزب المابام — فقد أعلن بصراحة عن معارضته لهذه الفكرة على لسان سكرتير الحزب السياسي نفتالي فيدر : « اننا لن نوافق على الاشتراك في حكومة طوارىء وطنية ، وقد اعلنا ذلك . وفي حالة تشكيل مثل هذه الحكومة فانه لا يمكن الاعتماد علينا ، لاننا لن نشترك في ائتلاف موسع » (ر.ا.ا. — ٧٤/١/٩ ، ملحق ٤٣٢) . وبناء عليه فانه من المستبعد ان يتبنى حزب العمل هذه الفكرة دون المخاطرة بحدوث انشقاق داخل الحزب وداخل التجمع ، سيما وان هناك عناصر اخرى داخل حزب العمل تعارض هذه الفكرة . يضاف الى هذا معارضة الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن ايضا . وهكذا فان الفكرة غير متبناة الان ، الا من المفدال والجبهة الدينية التوراتية . ويمكن القول بناء على مواقف المفدال والجبهة الدينية التوراتية ان هذه المسألة لن تعرقل اقامة ائتلاف حكومي اذا ما تم الاتفاق على المسائل الاخرى وبالذات مسألة تعديل قانون « من هو اليهودي » .

أما المفدال بالذات فيتعرض لضغوط داخلية شديدة من قبل بعض الكتل المؤلفة للحزب وبالذات كتلة الشباب التي تلاقي دعما وتشجيعا من بعض مؤسسات الحزب وقواعده الانتخابية مثل رؤساء المدارس الدينية ، وممثلو المستوطنات الدينية وبعض المفكرين والحاخامين . وقد دعا مؤتمر طارىء عقد في ٧٤/١/١٣ بمبادرة من شباب الحزب ، قيادة الحزب الى تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها قبل الانتخابات . وقال أحد زعماء شباب الحزب في ذلك المؤتمر ، عضو